# الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات

نيودلهي، 15-24 أكتوبر 2024

---

# القرار 40 – الجوانب التنظيمية لعمل قطاع تقييس الاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات

# تمهيد

الاتحاد الدولي للاتصالات وكالة متخصصة للأمم المتحدة في ميدان الاتصالات. وقطاع تقييس الاتصالات (ITU-T) هو هيئة دائمة في الاتحاد الدولي للاتصالات. وهو مسؤول عن دراسة المسائل التقنية والمسائل المتعلقة بالتشغيل والتعريفة، وإصدار التوصيات بشأنها بغرض تقييس الاتصالات على الصعيد العالمي.

وتحدد الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA) التي تجتمع مرة كل أربع سنوات المواضيع التي يجب أن تدرسها لجان الدراسات التابعة لقطاع تقييس الاتصالات وأن تُصدر توصيات بشأنها.

وتتم الموافقة على هذه التوصيات وفقاً للإجراء الموضح في القرار رقم 1 الصادر عن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات.

وفي بعض مجالات تكنولوجيا المعلومات التي تقع ضمن اختصاص قطاع تقييس الاتصالات، تعد المعايير اللازمة على أساس التعاون مع المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO) واللجنة الكهرتقنية الدولية (IEC).

© ITU 2024

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز استنساخ أي جزء من هذه المنشورة بأي وسيلة كانت إلا بإذن خطي مسبق من الاتحاد الدولي للاتصالات.

القرار 40 (المراجَع في نيودلهي، 2024)

# الجوانب التنظيمية لعمل قطاع تقييس الاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات

*(مونتريال، 2000؛ فلوريانوبوليس، 2004؛ جوهانسبرغ، 2008؛ دبي، 2012؛ الحمامات، 2016؛ جنيف، 2022؛ نيودلهي، 2024)*

إن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (نيودلهي، 2024)،

*إذ تأخذ بعين الاعتبار*

*أ)* أحكام الأرقام من 246D إلى 246H من اتفاقية الاتحاد؛

*ب)* القرار 20 (المراجَع في نيودلهي، 2024) لهذه الجمعية، بشأن إجراءات تخصيص وإدارة الموارد الدولية للترقيم والتسمية والعنونة وتحديد الهوية (NNAI) في مجال الاتصالات؛

*ج)* أهمية تشجيع الابتكار وتهيئة بيئة تمكينية لإدخال واستعمال تكنولوجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) الجديدة والناشئة من خلال وضع معايير تقنية دولية،

*وإذ تضع في اعتبارها*

*أ)* أن المهام التي تنفذ في قطاع تقييس الاتصالات في الاتحاد (ITU-T) تغطي المسائل التقنية والمسائل التي يكون لها أثر على السياسات أو الجوانب التنظيمية؛

*ب)* أن القواعد المتصلة بجوانب معينة من عمل القطاع وُضعت في صيغة تعتمد على التحديد الواضح والمؤكد للحدود بين المسائل التقنية والمسائل التي يكون لها أثر على السياسات أو الجوانب التنظيمية؛

*ج)* أن الإدارات تشجع قيام أعضاء القطاع بدور أكبر في أعمال قطاع تقييس الاتصالات، وخصوصاً في المسائل التقنية؛

*د)* أن كثيراً من المسائل مما لها أثر على السياسات أو الجوانب التنظيمية قد تتضمن تنفيذاً تقنياً وبالتالي يلزم دراستها في لجان دراسات تقنية مناسبة،

*وإذ تلاحظ*

*أ)* أن الدول الأعضاء في الاتحاد قد حددت مسؤوليات رئيسية في مجال السياسات في الفصل السادس من الدستور (المواد 33-43)، وفي الفصل الخامس من الاتفاقية (المواد 36-40)، وفي قرارات مؤتمرات المندوبين المفوضين ذات الصلة؛

*ب)* أن لوائح الاتصالات الدولية توضح كذلك الالتزامات السياسية والتنظيمية الواقعة على الدول الأعضاء؛

*ج)* أن الرقم 191C من الاتفاقية يخوِّل الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA) إسناد مسائل تندرج ضمن اختصاصاتها إلى الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات (TSAG)، مع توضيح الإجراءات المطلوبة بشأنها؛

*د)* الحاجة إلى زيادة التعاون بين جميع أصحاب المصلحة، كل في إطار مسؤولياته، لمعالجة الآثار التنظيمية والسياساتية،

*تقرر*

1 أنه ينبغي للجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات، لدى تحديد ما إذا كانت بنود العمل أو المسائل أو توصيات قطاع تقييس الاتصالات الجديدة لها آثار خاصة بالسياسات أو آثار تنظيمية، أن تنظر في مواضيع محتملة مذكورة في فقرة "*وإذ تلاحظ*"، ضمن جملة أمور:

- حق الجمهور في التراسل؛
- حماية قنوات الاتصالات ومنشآتها؛
- موارد التسمية والترقيم والعنونة وتحديد الهوية؛
- سرية الاتصالات وتيسرها وصحة مصدرها؛
- سلامة الحياة البشرية وسلامة البيئة؛
- الممارسات التي يمكن تطبيقها على الأسواق القائمة على المنافسة؛
- أي مسائل أُخرى ذات صلة، بما في ذلك المسائل المحددة بموجب قرار للدول الأعضاء، أو التي يوصي بها الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات، أو المسائل أو توصيات قطاع تقييس الاتصالات التي يسود الشك بشأن مجال تطبيقها، على غرار ما يتصل بجودة الخدمة/جودة التجربة ومتطلبات الأداء،

*تدعو الدول الأعضاء إلى*

1 المساهمة بفعالية في الأعمال التي تجرى بشأن هذا الموضوع؛

2 الحفاظ على التعاون المستمر مع أعضاء القطاع لضمان مجموعة واسعة من وجهات النظر والخبرات عند معالجة الجوانب والآثار السياساتية والتنظيمية.